

## قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٦١

شأن تكليف خريجي المعهد الصحي بالإقليم الجنوبي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - على كل من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من خريجي المعهد الصحي في الإقليم الجنوبي أن يقدم إقرارا باسمه وصنوفه إلى وكيل وزارة الصحة خلال شهر من تاريخ إعلان نتيجة الامتحان النهائي .

وعلى مسجل هذا المعهد أن يقدم للوزارة بيانا بأسماء هؤلاء الخريجين وعناوينهم والتقدير العام لكل منهم في النجاح وذلك خلال الميعاد المتقدم . ويسرى هذا الحكم بالنسبة إلى الخريجين منهم خلال خمس سنوات ابتداء من خريجي عام ١٩٦٠ ، وعليهم وعلى مسجل المعهد تقديم ذات البيانات خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٢ - تشكل لجنة يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية للإقليم الجنوبي تتولى ترشيح خريجي المعهد الصحي خلال السنوات سالفة الذكر أو من أي دفع أخرى الذين قد صرحوا حاجة العمل إلى إلحاقهم بوظائف الوزارة وغيرها من الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة .

مادة ٣ - يصدر وزير الصحة العمومية للإقليم الجنوبي أو من ينيه أمر تكليف إلى الخريجين الذين رشحتهم اللجنة للعمل في الوظائف التي عينتها .

مادة ٤ - تكون مدة التكليف سنتين قابلة للتجديد لمدة أخرى بمائة .

مادة ٥ - يجوز لكل من صدر الأمر بتكليفه أو تجديده أن يمرض فيه خلال أسبوع من تاريخ إخطاره به ، وذلك بطلب يقدم إلى وزير الصحة العمومية الذي يفصل فيه بصفة نهائية في خلال شهر من تاريخ تقديمه . ولا يترتب على هذه المعارضة وقف تنفيذ أمر التكليف أو تجديده .

مادة ٦ - يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٧ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم الجنوبي من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٨٠ ( ١٢ يونيو سنة ١٩٦١ )

جمال عبد الناصر

## قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦١

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالترخيص للحكومة بالاشتراك في بنك صناعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بالبند (ج) من المادة (٢) والمادة (٥) من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالترخيص للحكومة بالاشتراك في بنك صناعي النصوص الآتية :

”مادة ٢ - (ج) - أن تاذن لوزير الخزانة في أن يقدم قروضها للبنك وأن يقوم بضامته - نيابة عن الحكومة - فيها بتقديم قروض ، بحيث لا يتجاوز مجموع ما يقدمه وما يضمنه منها مئتي مليون من الجنيهات وتحدد الشروط ومن بينها سعر الفائدة بالاتفاق بين وزارة الخزانة والبنك .

مادة ٥ - تكون لأموال البنك الصناعي وحقوقه أيما كان مصدرها أو نوعها حق الامتياز بمد المبالغ المستحقة للوزارة السامة .

ويجوز تحصيل المبالغ المطلوبة للبنك بطريق الخبز الإداري طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخبز الإداري .

ويصدر الأمر بالخبز المنصوص عليه في المادة الثانية من ذلك القانون من وزير الصناعة المركزي أو من ينيه في ذلك كتابة .

ويتولى إجراءات الخبز موظفو البنك المختصون ، ويكون للأوراق التي يحررونها في هذا الشأن حكم الأوراق الرسمية التي يحررها الموظفون العموميون .

مادة ٢ - يلغى القانون رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره فيما عدا البند ”ج“ من المادة (٢) ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٠

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي الحجة سنة ١٣٨٠ ( ١٢ يونيو سنة ١٩٦١ )

جمال عبد الناصر